إن مرجعية السيستاني خط أحمر وحذر من توجهات للاقاليم

الحكيم يدعو لعدم التعويل كثيراً على نتائج كبيرة من القمة العربية

قال عمار الحكيم، رئيس المجلس الاعلى الاسلامي في العراق خلال كلمة في الملتقى الثقافي للمجلس الاعلى في بغداد ان العراق يقترب من موعد انعقاد القمة العربية في بغداد في ظل تجاوب ايجابي واسع لأغلب الدول العربية مع حدث يستحق الاهتمام الكبير لأنه يحمل في طياته رسالة كبيرة للعراقيين جميعا.

□ بغداد / المدى

وقال ان عقد هذه القمة في بغداد له تأثير معنوي كبير يعيد العراق الى دوره التاريخي المحوري في المنظومة العربية وفي الواقع الدولي ويفتح الفرصة ويمد الجسور لعودة الاشقاء العرب وعودة التعامل الايجابي مع الواقع العراقي . لكنه اشار الى انه "في ظل الظروف الحرجة التي يمر بها الوطن العربي في هذه المرحلة العصيبة وهذا الحجم من التقاطعات والاختلافات والتعقيدات القائمة فأن ذلك يدفعنا للنظر بواقعية سياسية وان نبني أسقف توقعاتنا من هذه القمة على اساس هذا الواقع المرتبك وهذه التعقيدات الشائكة فلذلك يجب ان لا تكون لنا توقعات عالية من هذه القمة وانما ننظر بواقعية لطبيعة الظروف والتعقيدات القائمة اليوم في الوطن العربي".

لكن الحكيم قال ان ترؤس العراق لجامعة الدول العربية عاما كاملا سيتيح له ان يلعب دورا ايجابيا وبناءً في التواصل مع العرب وفي حل الإشكاليات وتذليل العقبات التي يشهدها العالم العربي ونقل التجربة العراقية الى العرب لاسيما الشعوب التي قامت بعمليات التغيير وهي تتطلع لأن تستفيد من التجربة العراقية في بناء تجاربها الجديدة.

وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قد اعتبر السبت الماضي ان التركيز في القمة يجب ان يكون على "الربيع العربي والى اين تمضي هذه المجموعة العربية في ظل زحام الشارع الدولي" مضيفا "علينا تحديد موقف العرب والى اين يتجهون لان العرب لا يدرون الى اين"؟ وحذر المالكي من ان العرب يتجهون نحو "مراحل صعبة جدا وتحديات كبيرة جدا، وبالذات في هذه المنطقة لانها اصبحت منطقة للاستقطابات الطائفية". واعتبر ان "الطموح ليس ان يلتقي الناس ويقولوا مرحبا، بل اننا نحتاج لان نناقش وجهتنا فنحن نسير نحو انظمة جديدة اكثر انفتاحا الا انه يخشى الا يستقر الربيع العربي وتبقى ازمات في هذه الدول".

عمار الحكيم

تحذير من توجه أكبر للمحافظات نحو تشكيل أقاليم

وبشأن الانتهاء من تعديل قانون المحافظات وعرضه على مجلس النواب للمصادقة عليه اوضح الحكيم ان هذا يهدف الى توفير فرص اكبر وصلاحيات اوسع لقيام مجالس المحافظات بواجباتها ومسؤولياتها تجاه المواطنين في الاتجاه الصحيح وان جاءت متأخرة ولكنها خير من ان لا تأتي لتبقى مجالس المحافظات تعاني من قصور في الصلاحيات والمساحات.

واضاف "ما يؤسفنا ان التعديلات الاخيرة التي قيل انها ستوسع من صلاحيات مجالس المحافظات جاءت لتقضم جزءاً آخر من هذه الصلاحيات المنقوصة أصلا وتقلل منها مما يجعلنا جميعا امام مسؤولية كبيرة في الدفاع عن الدستور والصلاحيات الدستورية للحكومات المحلية ومجالس المحافظات".

واشار الى ان جدلية المركزية واللامركزية التي تثير تعدد الاجتهادات بين القوى السياسية قد حسمت من قبل الدستور الذي اعتبر العراق بلدا اتحاديا يجب ان تُمنح فيه الصلاحيات الكاملة الى الاقاليم والمحافظات مما يخفف من العبء على الحكومة الاتحادية ويُسهل لها الإيفاء بواجباتها تجاه المواطنين وتقديم الخدمة الأفضل والأسرع لهم .

واوضح ان الذهاب الى اللامركزية ومنح الصلاحيات للمحافظات سيقلل من ظواهر الفساد الإداري والمالي.. وحذر من ان المركزية الشديدة ستدفع العديد من المحافظات الى اتخاذ قرارات مستعجلة بتشكيل الاقاليم وهي قرارات قد تكون في وقت غير ملائم يدفع ابناء المحافظة مضاعفاتها السلبية ويدفع البلد بشكل عام آثارها السلبية .

الدفاع عن مرجعية السيستاني ضد مستهدفيها

واضاف الحكيم ان الايام القليلة الماضية شهدت أحداثا مؤسفة ومؤلمة في استهداف الوكلاء والمعتمدين ومكاتب المرجع الشيعي الاعلى آية الله السيد علي السيستاني في ظاهرة قال انها "غريبة وشاذة على مجتمعنا ولم تحصل من ذي قبل بالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بالعراق مما يتطلب وقفة جادة ومراجعة لمثل هذه الافعال والبحث عن الجهات التي تقف وراءها".

واشار الى ان الملفت ان تتهم المرجعية الدينية متمثلة بالسيستاني وأنصاره بالإساءة الى الآخرين وإحراق مكاتب اخرى وقال ان هذه المرجعية حقنت الدماء ووحدت ابناء الشعب ولطالما دعت الى عدم المباشرة بالاقتصاص من المسيئين بعد سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣ وما بعده وبرهنت دائما على إنها الحريصة على الإسلام وعلى العراق والمدافعة عن حقوق العراقيين لكنها تُتهم اليوم بانها تقوم بأمور خلاف القانون وتسيء الى مكاتب ومقار لأطراف أخرى في اشارة الى الاستهدافات المتبادلة منذ أيام مع انصار مرجعية اية الله السيد محمود الحسني الصرخي في عدد من محافظات البلاد الوسطى والجنوبية.

ودعا الى الاحتكام الى المنطق والعقل والالتزام بالقانون والحوار والتواصل مع المسيئين لاستبيان المواقف ووضع حد لمثل هذه الفتن في المحافظات الجنوبية والعاصمة بغداد. وطالب الاجهزة الامنية القيام بواجباتها ومسؤولياتها الوطنية في الحفاظ على الأرواح والممتلكات "وألتعرف على من يقف خلف هذه الفتن ومن يسيء الى الناس ومن يربك السلم الاجتماعي". وشدد بالقول "ان هيبة مرجعيتنا ومكانتها الدينية والاجتماعية خط احمر لا نسمح بتجاوزه ولا بد ان نقف وقفة حقيقية في الدفاع عن المرجعية الدينية حينما تتعرض لمثل هذا الاستهداف لمقارها ومكاتبها ولوكلائها ومعتمديها في العديد من المحافظات العراقية". وأكد قائلا "سنقف وندافع عن المرجعية بقوة ولا نسمح بالمساس بها تحت اي ظرف او مسمى او عنوان وهذه مسؤوليتنا الشرعية والوطنية".

الكردستاني: الرئاسات الثلاث مطالبة بموقف موحد لحسم قضية الهاشمي

□ بغداد / المدى

قالت كتلة التحالف الكردستاني، الخميس، إن الرئاسات الثلاث مطالبة بتوحيد موقفها من قضية الهاشمي وصولا إلى حسمها، مبينا أن اقليم كردستان ينتظر موقفا موحدا بهذا الخصوص.

وأعلن الهاشمي قبل يومين امتلاكه أدلة قال إنها كافية لتأكيد براءته إلا انه شكك في نزاهة مجلس القضاء الأعلى متهما إياه بالتخلي عن حياديته ومهنيته والانزلاق إلى مستنقع التشهير من اجل إرضاء المتنفذين في السلطة.

وقال المتحدث باسم الائتلاف مؤيد طيب لوكالة (آكانيوز)، إن "إقليم كردستان طالب الرئاسات الثلاث والكتل السياسية بموقف موحد من قضية الهاشمي"، مبينا أن "القرار متروك لهذه الرئاسات لتقرر حسم القضية".

واوضح طيب أن "الذي أعطى البعد السياسي في قضية الهاشمي هو غياب الاتفاق بين الرئاسات الثلاث بشأن قضيته كونه يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية"، مشيرا إلى أن "الرئاسات الثلاث إذا اتفقت على تسليم الهاشمي لبغداد فأن إقليم كردستان سيفعل ذلك وإذا لم يصَر إلى اتفاق فستبقى القضية قائمة". وقررت محكمة الجنايات المركزية الثلاثاء الماضي تحديد الثالث من أيار/ مايو المقبل موعدا لمحاكمة الهاشمي وصهره غيابا بثلاث تهم منسوبة إليهما. من جانبها أكدت اللجنة القانونية في مجلس النواب امس الخميس ان حكومة اقليم كردستان ستكون ملزمة بتسليم نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي اذا ما صدر حكم عليه خلال الجلسة التي حددها مجلس القضاء الأعلى في ايار المقبل. وكان مجلس القضاء الأعلى قد حدد اول الثالث من ايار المقبل موعداً لمحاكمة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وصهره أحمد قحطان غيابياً عن ثلاث تهم، وهي خطوة وصفها الهاشمي بأنها جزء من كوميديا سوداء دبرها خصوم طائفيون في الحكومة.

وقال عضو اللجنة القاضي محمود الحسن إن "أحكام قانون أصول المحاكمات الجنائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل قد نص على اجراء المحاكمات غيابيا اذا اكتمل التحقيق، وقطع التحقيق مراحله النهائية، وتعذر القبض على المتهم ".

واوضح الحسن انه "على محكمة الجنايات وبعد استكمال شروط المحاكمة الغيابية ان تعقد الجلسة، والمحكمة لها مطلق الحرية في اتخاذ القرار والحكم".

واضاف ان "احكام قانون المحاكمات الجزائية نصت على ان امر القبض واجب التنفيذ في جميع انحاء البلاد من دون استثناء وهو ملزم لأية منطقة يتواجد فيها الهاشمي بالقبض عليه وتسليمه الى السلطات المختصة، وعلى الإقليم تنفيذ أي قرار يصدر عن القضاء".

ولفت الحسن ان "الهاشمي له الحق ان يحضر الى المحكمة في مدة محددة حيث تعاد المحاكمة مجددا ويُلغى القرار الغيابي".

وكان الهاشمي قد رفض في كلمة متلفزة أمس الأول اتهامه بالتآمر في ١٥٠ هجوماً على قوات الأمن وأهداف أخرى، واصفاً كل هذه الاتهامات بـ(الكوميديا السوداء).

واعتقلت القوات الأمنية أكثر من ٧٠ شخصا من حماية الهاشمي بتهم "الإرهاب"، فيما اصدر القضاء العراقي في ١٩ كانون الأول / ديسمبر الماضي مذكرة اعتقال بحق الهاشمي بدعوى دعمه "للإرهاب"، في وقت نفى فيه الهاشمي جميع التهم المنسوبة إليه.

الصدر يُبدي رفضه للتدخل الغربي في سوريا ويدعو للحل الداخلي

□ بغداد / المدى

أبدى زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، رفضه للتدخل الغربي في سوريا، داعياً الى الحل الداخلي لأزمتها الراهنة.

وقال الصدر في استفتاء مكتوب رداً على سؤال ورد من أحد أتباعه بشأن حكم رفع العلم السوري وعلم المعارضة في احتفال التيار الصدري بانتصار المقاومة، وحصلت "السومرية نيوز" على نسخة منه، "نريد السلام لسوريا الحبيبة، ولا نريد التدخل الغربي في شؤون الجارة سوريا انما الحل داخلي".

واضاف الصدر "نحن لسنا بطائفيين، ولسنا اعداء الشعوب انما اعداء الفكر الارهابي، ولا نريد عداءً ولا نخلق عدوا للشعب العراقي"، حسب تعبيره.

يذكر أن سوريا تشهد منذ منتصف آذار الماضي حركة احتجاج واسعة النطاق ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد تطالب بإسقاطه تصدت لها قوات الأمن بعنف، مما أسفر حتى تاريخه عن سقوط ما يزيد على ستة آلاف شخص بحسب منظمات حقوقية علماً أن العدد لا يشمل المختفين أو من لم يستدل على أماكنهم، فضلاً عن آلاف المتوارين الذين لا يعرف حتى الآن ما إذا كانوا متوارين أو معتقلين، فيما يتهم النظام السوري "جماعات إرهابية مسلحة" بالوقوف وراء أعمال العنف في البلاد.

لجنة برلمانية: الإعتداءات مؤشر لعدم جاهزية القوات العراقية

بغداد تتهم جهات خارجية بتفجيرات الخميس لإفشال مؤتمر القمة

□ بغداد / المدى

أكد رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي أن "التفجيرات الاجرامية واعمال العنف التي طالت المدنيين العراقيين امس الخميس، تهدف الى اذكاء نار الفتنة بين ابناء الشعب العراقي وترمي الى افشال عقد القمة العربية والمؤتمر الوطني العام وتعطي اشارة واضحة الى ضلوع جهات خارجية تحاول تصدير مشاكلها الداخلية الى العراق".

ومن المنتظر أن تحتضن بغداد في ٢٩ من الشهر المقبل اعمال القمة العربية في دورتها الثالثة والعشرون حيث يقوم وفد من الجامعة العربية بإجراء مباحثات في بغداد حاليا للاطلاع على الجاهزية الفنية والامنية لانعقاد القمة.

واعرب النجيفي عن حزنه العميق لسقوط عشرات الشهداء والجرحى جراء هذه الاعمال الشنيعة داعيا الاجهزة الامنية كافة الى اتخاذ اجراءات مسؤولة للحد من هذه الاعمال الارهابية كما نقل عنه بيان صحافي لمكتبه الاعلامي تسلمت "إيلاف" نسخة منه.

وقالت وزارة الداخلية العراقية إن هذه الهجمات تأتي في سباق محموم تبذله جماعات الإرهاب للإيحاء بأن الوضع الأمني في العراق لن يستقر ومن خلال سعي تنظيم القاعدة الإرهابي لتوجيه رسائل الى أنصاره بأنه ما زال يعمل في الأراضي العراقية ولديه القدرة على توجيه ضربات في العاصمة والمدن والأقضية الكبيرة والصغيرة بعد أن لوحظ في الآونة الأخيرة أن هجمات القاعدة أخفقت في تحقيق الأهداف السياسية والطائفية ولم تعد مثيرة إعلاميا وأمنيا فالمواطن العراقي وأجهزة الدولة يدركان أن الحرب ضد الإرهاب طويلة وشاقة وهي حرب أفكار وعقول وصراع إرادة ضد قوى التطرف والتكفير والقتل والدمار.

وأضافت في بيان تلقته "إيلاف" إن الشعب العراقي بات مدركا أن تطورات الوضع الإقليمي والدولي تعكس بظلالها السلبية على استقراره وأمنه فأهمية العراق الجيوستراتيجية وعمقه التاريخي والحضاري وأثره الجغرافي والفكري تجعل من قوى الظلام ومن يساندها حريصة على إقلاق استقراره وأمنه، لكي لا يستعيد حضوره ودوره المركزي في المنطقة.

وقالت إن المراهنة الكبيرة حاليا هي في استمرار إشغال العراق في حرب استهداف ضد الإرهاب لإعاقة مشروع النهوض والنمو لاعتقاد الآخرين بأن استقرار العراق يجعل منه عملاقا اقتصاديا ومركزا تنويريا وحضاريا، وعليه فلابد من ضرب ديمقراطيته الناشئة وتحريك الفتن الطائفية والسياسية فيه لإحباط مشاعر شعبه وتيئيسه ولإشعاره بأن دوامة العنف والإرهاب ستستمر ما لم يذعن لمنطق قوى التكفير والظلام والتطرف.

وأشارت إلى أن وضوح هذه الأهداف في ذهن غالبية العراقيين هو ما يسقط مشروع الإرهاب وأهدافه الخبيثة، وهو الذي يزيد من إصرار العراقيين على الصمود في معركة مقاومة الإرهاب والتطرف، لأن لهم أملا وحيدا بأن مستقبل العراق سيكون مشرقا ومزدهرا وإن إرادة القتل والتكفير والموت ستتلاشى وتنهار وسيكتشف من انحاز من العراقيين الى ثقافة القتل والتدمير بأن المكر السيء سيحيق بأهله وسيلحق بهم عارا ودمارا ، كما إن الأجهزة الأمنية وطدت عزمها على التلاحم مع الشعب في مهمة التصدي للإرهاب مهما كانت التضحيات.

أما الكتلة العراقية بزعامة رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي فقد حملت الحكومة ورئيسها نوري المالكي مسؤولية الحفاظ على ارواح المواطنين وقالت انه بعكس ذلك عليها تقديم استقالتها.

وقالت الناطق الرسمي باسم الكتلة العراقية النائبة ميسون الدملوجي في تصريح صحافي مكتوب تلقته "إيلاف" ان قوى الإرهاب والجريمة تعود مجددا لتضرب "مدننا العزيزة مستهدفة المواطنين الأبرياء وتنال من الاستقرار المجتمعي والوحدة الوطنية عاكسة بشكل واضح الإخفاقات في ضبط الملف الأمني وتوفير الأجواء السياسية الصحيحة بالإضافة الى البطالة والفساد اللذين يتسلل من خلالهما الإرهاب ويعتاش على تداعياتهما".

وحملت كتلة العراقية الحكومة العراقية والقائد العام للقوات المسلحة (نوري المالكي) المسؤولية الكاملة في الحفاظ على دماء الشعب العراقي وإيقاف نزيف الدم "وفي حال عجزها فعليها تقديم استقالتها وعلى مجلس النواب أن يكلف حكومة قادرة على التصدي للإرهابيين وبسط الأمن والاستقرار في ربوع العراق".

ومن جهتها اعتبرت لجنة الأمن والدفاع النيابية التفجيرات التي شهدتها العاصمة بغداد وعدد من المدن العراقية أمس مؤشراً خطراً ودليلاً على عدم جاهزية القوات المسلحة العراقية.

وقال عضو اللجنة حسن جهاد إن "العمليات الإرهابية التي حدثت مؤشر خطر وأثبتت أن جاهزية القوات المسلحة العراقية ليست بالمستوى المطلوب". وأوضح أن "المجموعات الإرهابية لا تزال تتحرك في مدن عراقية عدة وتستطيع أن تخترق القوات العراقية بشكل كبير"كما نقلت عنه وكالة "السومرية نيوز".

وتعرضت مدن وبلدات عراقية في الشمال والجنوب امس الى ٢٨ هجوما ادى الى مصرع اكثر من ٥٠ شخصا واصابة ٢٥٠ آخرين بجروح مما دعا السلطات الى اعلان حظر للتجوال في عدد من المدن. فقد ضربت التفجيرات بغداد وكركوك والموصل والحلة وبعقوبة وبلد وتكريت وبيجي وجلولاء والدجيل والمسيب فيما اعلنت السلطات حظرا للتجوال في مدن تكريت وبلد وبيجي.

وجاءت هجمات امس بعد مقتل ٢٦ شخصا واصابة ٢٥ بجروح الاحد الماضي في هجمات متفرقة في وسط وشمال وغرب البلاد، بينها هجوم انتحاري بسيارة مفخخة استهدف مدخل اكاديمية للشرطة في بغداد وقتل فيه ١٥ شخصا. وفي ٢٧ من الشهر الماضي قُتل ٣١ شخصا على الاقل وأُصيب ما لا يقل عن ستين آخرين في هجوم انتحاري بسيارة مفخخة استهدف تشييعاً في حي الزعفرانية في جنوب بغداد.

كما قُتل ٦٠ عراقيا على الاقل وأُصيب نحو ١٨٠ بجروح في كانون الاول (ديسمبر) الماضي في سلسلة هجمات بعبوات ناسفة وسيارات مفخخة استهدفت مناطق مختلفة من العاصمة، بينها مبنى هيئة النزاهة حيث قتل ٢٣ شخصا. وكانت هذه الهجمات الاكثر دموية منذ مقتل ما لا يقل عن ٧٤ شخصا واصابة اكثر من ٢٣٠ اخرين في سلسلة هجمات مماثلة ضربت ١٧ مدينة عراقية في يوم واحد في آب (اغسطس) الماضي وتبناها تنظيم "دولة العراق الاسلامية" الفرع العراقي لتنظيم القاعدة.